



شروط الحصول على قرض تمويل عقاري من البنك التجاري الدولي

٩. إنه في حال عدم التزام العميل بأي من الشروط والتعهدات المتفق عليها مع مصرفنا بمناسبة تنفيذ الطلب / العقد المشار إليه (بما فيها عدم سداد المبالغ المستحقة علينا لصالح البنك)، فإنه يجوز للبنك - وفقاً لإرادته المنفردة - اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها مناسبة للحفاظ على حقوقه في أي مرحلة من المراحل، والتي تشمل على سبيل المثال:

- يحق للبنك تسوية المديونيات المستحقة له وذلك خصماً من الأرصدة المتاحة في الحسابات الخاصة بالعميل دون الرجوع إليه.
- يحق للبنك مطالبة العملاء المتأخرين بجميع المبالغ المستحقة عليهم وذلك عن طريق الاتصال الهاتفي أو إرسال رسائل نصية على جميع الأرقام المتاحة لدى البنك (رقم تليفون المنزل، رقم تليفون العمل، رقم المحمول، رقم تليفون من ينوب عن العميل في السداد، رقم تليفون الشخص المحدد للرجوع إليه من طرف العميل في حالة عدم القدرة على التواصل مع العميل).
- يحق للبنك إجراء زيارة ميدانية إلى العناوين المتاحة لدى البنك.
- يحق للبنك إسناد الحالات المتأخرة إلى الوكلاء الخارجيين المتعاقدين مع البنك بغرض التحصيل أو اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة نيابةً عن البنك.
- يحق للبنك الإبلاغ عن العملاء المتأخرين في التقارير الدورية لكل من البنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

١٠. يلتزم العميل باستخدام كافة المبالغ المسحوبة من مبلغ هذا القرض في الغرض المذكور ولا يُعتبر البنك مسؤولاً عن أي إخلال من العميل فيما يتعلق باستخدام المبالغ المسحوبة في الغرض المحدد، وأنه في حالة الإخلال فإن العميل يتحمل كافة الجزاءات المنصوص عليها بالقانون وعقد التمويل في هذا الشأن.

١١. يتحمل العميل كافة المسؤوليات أيًا كانت التي تقع عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر بدون أدنى مسؤولية على البنك نتيجة استخدام خاصية المكالمات المسجلة مع مركز اتصالات البنك التجاري الدولي في الآتي: تحديث البيانات، أو تفعيل أي من الخدمات التي قد يتيحها البنك من خلال مركز الاتصالات حالياً أو مستقبلاً، كما أنها تعتبر ملزمة له وحيّة في مواجهته، ولا يحق له الاعتراض عليها بأي شكل في الحال أو المستقبل، ويحق للبنك مراجعة كافة بياناته للتحقق من شخصيته قبل تفعيل أي خدمة.

١٢. يتحمل العميل حصته من ضريبة الدمغة النسبية المحتسبة على التمويل طبقاً للقانون.

هذا ويُرجي العلم أن الشروط والأحكام المنصوص عليها بعقد التمويل هي التي تسري في حال الاختلاف ومع الأخذ في الاعتبار أن الشروط والأحكام أعلاه قابلة للتعديل والإضافة بشكل دوري من قبل البنك دون الحاجة لإخطار العميل مسبقاً بذلك.

يجوز للعميل التقدّم بطلب للبنك للحصول على قرض تمويل عقاري ويخضع هذا الطلب للدراسات والموافقات الائتمانية الداخلية بالبنك، وفي حال الموافقة على ذلك الطلب، فإن منح التمويل يكون طبقاً للشروط والأحكام المقبولة لدى البنك، والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر:

١. يُطبّق على مبلغ التمويل عائد مدين يتحدد طبقاً لسعر العائد المعلن من البنك.

٢. يلتزم العميل بسداد مصروفات وعمولات التمويل للبنك طبقاً لللائحة المصروفات والعمولات الخاصة بالبنك.

٣. تُحتسب رسوم خدمات الحساب الجاري وكذا إجراءات الحصول على التمويل طبقاً لللائحة المصروفات المعتمدة.

٤. يسري على كل قسط يستحق ولا يُسدّد في ميعاد استحقاقه من أصل الدّين والعوائد والعمولات وأية مبالغ أخرى مستحقة السداد عائد تأخير سنويًا طبقاً لسعر عائد التأخير المحدد من البنك، على أن يدفع بالإضافة إلى سعر العائد المبيّن أعلاه ويُحتسب يومًا بيوم من تاريخ التأخير وحتى تمام السداد، ويلتزم العميل بسداد عائد التأخير فور طلبه. يحق للبنك تعديل سعر عائد التأخير في أي وقت طوال مدة سريان التمويل وتغييراته طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين البنك والعميل. ويُحتسب عائد التأخير يوم بيوم من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.

٥. في حالة السداد المعجّل تحتسب عمولة سداد معجّل طبقاً لللائحة العمولات المصرفية للبنك، وذلك سواء في حالة السداد الجزئي أو السداد الكلي على أن تُطبّق الإجراءات.

٦. على العميل الاطلاع على وقبول لائحة التعريفات والرسوم والمصروفات والعمولات والعوائد المُطبّقة من قبل البنك على المنتجات والخدمة التي يقدمها له والموافقة عليها، علمًا بأنها معلنة لدى كافة فروع وقنوات الاتصال بالبنك بما فيها الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، ويحق للبنك تعديل تلك اللائحة بشكل دوري دون الحاجة إلى الحصول على موافقة العميل المُسبقة.

٧. تعتبر دفاتر البنك حيّة قاطعة في إثبات الأرصدة والمعاملات المالية. كما يعتبر إقرار المقترض لرصيد الفترة التالية بمثابة إقرار للرصيد المدين عن الفترة السابقة.

٨. للبنك الحق في خصم مستحقّاته الناشئة عن هذا التمويل أو جزء منه أو أي مبلغ آخر يكون مطلوب لأي سبب من الأسباب من أي حساب يكون مفتوحًا للعميل لدى أي من فروع أو تسهيل معتمد أو ضمانه أو أمانة مقدّمة من الطرف الثاني للبنك، كما يحق للبنك أن يخصم أي مبلغ مستحق أو مطلوب على هذا التمويل لأي سبب من الأسباب سواء حساب ادّخار أو أي حساب آخر، سواء كانت الأموال الموجودة في هذه الحسابات بعملة التمويل أو بأي عملة أخرى غير عملة التمويل حيث يحق للبنك في هذه الحالة بيع هذه الأموال وتحويلها لعملة التمويل وذلك بالأسعار المُعلنة من البنك في يوم البيع أو التحويل واستخدام المتحصل نتيجة البيع أو التحصيل في سداد المبالغ المستحقة تحت التمويل والعائد والعمولات وكافة الملحقات.

